NPT/CONF.2020/MC.III/SR.10

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

Distr.: General
7 November 2022
Arabic
Original: English

اللجنة الرئيسية الثالثة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، 19 آب/أغسطس 2022، الساعة 16:00

الرئيسة: السيدة دينيسن ..... (هولندا)

المحتويات

مشروع تقرير اللجنة الرئيسية الثالثة *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-12984 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 16:00.

مشروع تقرير اللجنة الرئيسية الثالثة *(تابع)*
(NPT/CONF.2020/MC.III/CRP.1/Rev.2)

1 - **السيد كامارا** (البرازيل): قال إن الفقرة 17 تتضمن مفاهيم هامة تتعلق بأقل البلدان نموا والبلدان النامية. غير أن الفرع المتعلق بالأمان النووي والمسائل ذات الصلة لم يرق إلى مستوى توقعات وفد بلده. ومنذ الجلسة الأولى المعقودة بشأن مشروع التقرير، طلب وفد بلده إدراج فقرة للاعتراف بأنه لا ينبغي أن تؤدي اعتبارات الأمان والأمن النوويين إلى إعاقة التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقال إن وفد بلده قدم فقرة تستند إلى الفقرة 8 من أحدث قرار اتخذه المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي، وسيكون ممتنا لو أمكن النظر في إضافتها.

2 - **السيد حمدي** (مصر): قال إن وفد بلده يتفق مع البرازيل في البيان الذي أدلت به. فمن الأهمية بمكان إدراج صياغة بشأن أهمية كفالة ألا تؤدي اعتبارات الأمن النووي إلى إعاقة التعاون الدولي على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقال إن هذه الصياغة متفق عليها منذ سنوات، وأن وفد بلده يدعو إلى إدراجها في التقرير النهائي.

3 - **السيد حكيم** (إندونيسيا): قال إن وفد بلده يكرر تأكيد موقفه المبدئي المتمثل في ضرورة الاعتراف بدون قيد أو شرط مسبق بالحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

4 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتضمين الفقرة 29 التأكيد على أن المسؤولية عن الأمان والأمن النوويين تقع على عاتق كل دول على حدة. واستدرك قائلا إن هناك حاجة إلى التمييز بين الالتزام القانوني بالضمانات والمسؤولية الوطنية عن الأمان والأمن النوويين. وعند الإشارة إلى تنفيذ مستويات ملائمة وفعالة من الأمان والأمن في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، يجب التركيز على التشريعات الوطنية للدول. والفقرة 30 لا تعكس هذه النقاط بصورة كافية. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلده اقتراح البرازيل إدراج فقرة بهذا المعنى.

5 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالإشارات إلى إيلاء الأولوية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا في التعاون الدولي وبرنامج الوكالة للتعاون التقني.

6 - **السيد زلينكو** (أوكرانيا): قال إن وفد بلده يرحب بالنص المعزَّز بشأن الأمان النووي الوارد في عدد من الفقرات وبالصياغة المعزَّزة للفقرة 42 التي أضيفت إليها إشارة واضحة إلى محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء. غير أن هذه الفقرة لا تزال تفتقر إلى إشارة مباشرة إلى العدوان الروسي، الذي يشكل السبب الرئيسي للقلق البالغ إزاء أمان وأمن المرافق والمواد النووية الأوكرانية. وقال إن وفد بلده يفضل أن يتضمن التقرير إشارة من هذا القبيل.

7 - **السيد مابهونغو** (جنوب أفريقيا): قال إنه يجب تناول الأمان والأمن النوويين في الإطار الأوسع لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. كما يجب ألا تسفر الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن النووي عن عرقلة التعاون الدولي في الأنشطة النووية السلمية. وأفاد أن وفد بلده يؤيد مقترح البرازيل في هذا الصدد.

8 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يرحب بتأكيد الدور الأساسي للوكالة، من خلال برنامجها للتعاون التقني، في مساعدة الدول الأطراف على بناء قدراتها البشرية والمؤسسية. وينبغي ألا يكون الأمان والأمن النوويان بأي حال من الأحوال شرطا مسبقا لمشاريع التعاون التقني وألا يقوّضا الأولويات الراسخة لبرنامج الوكالة للتعاون التقني.

9 - وأردف يقول إن وفد بلده لا يزال يشعر بالقلق إزاء الطريقة التي تنعكس بها مسألة التقليل إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب. فوفد بلده لا يقبل النداءات التي تدعو إلى تقييم حالة التقليل الطوعي إلى أدنى حد من اليورانيوم العالي التخصيب وتقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛ إذ ينبغي القيام طوعًا وحيثما كان ذلك ممكنا من الناحيتين الفنية والاقتصادية ببذل جهود تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من اليورانيوم العالي التخصيب، على النحو المبين في الإجراء 61 من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010.

10 - **السيد معمري** (الجزائر): قال إن وفد بلده يؤيد مقترح البرازيل، الذي يعالج الشواغل التي أعرب عنها وفد بلده أثناء المناقشات. وذكر أنه يجب أن يدرَج المقترح على أساس الصياغة التوافقية وعمل الوكالة.

11 - **السيدة أونزاغا** (الأرجنتين): قالت إن وفد بلدها يرحب بمختلف الإضافات المتصلة بالتعاون التقني. غير أنه يود تكرار التأكيد على أهمية توضيح أنه لا ينبغي، في سياق الأمان والأمن، إعاقة الحق

غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وذكرت أن وفد بلدها يؤيد الصياغة التي اقترحتها البرازيل في هذا الصدد، وأن هذه الصياغة ليست بالجديدة، بل تستند إلى صيغة متفق عليها استقيت من القرار المتعلق بالأمن النووي الذي اتخذه المؤتمر العام للوكالة في عام 2021.

12 - **السيدة كينتيرو كوريا** (كولومبيا): قالت إن وفد بلدها يؤيد النص الذي اقترحته البرازيل، وهو صيغة متفق عليها استقيت من القرار المتعلق بالأمن النووي الذي اتخذه المؤتمر العام للوكالة ويعالج الشواغل المحتملة بشأن هذه المسألة.

13 - **السيدة جاكيز واكوخا** (المكسيك): قالت إن وفد بلدها يؤيد النص الذي اقترحته البرازيل، والذي يستند إلى الاتفاقات التي توصل إليها المؤتمر العام للوكالة، ومن شأنه تعزيز التقرير.

14 - وأضافت قائلة إنه يجب التأكد، عند استعراض جميع تقارير اللجان، من أن النداءات الموجهة ومستوى الإلحاح المحدد في ما يتعلق بالإجراءات المتخذة في إطار الركيزة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار والمسائل الأخرى المثارة في المعاهدة برمّتها متوازنة وغير متحيزة إزاء التزامات الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في مقابل التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية.

15 - **السيد برادي** (أيرلندا): قال إن وفد بلده يرحب بإضافة عبارة "التخلص الجيولوجي العميق" إلى الفقرة 12. بيد أنه بالنظر إلى إدراج إشارة إلى "دورة الوقود النووي المغلقة"، سيكون من الأفضل تغيير عبارة "طريقة آمنة" لتصبح "طريقة آمنة ومضمونة".

16 - وأضاف قائلا إن وفد بلده بالرغم من تأييده التام مضمون الفقرة 17، فينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يتوخى الحذر بشأن التدخل المباشر في سياسة الوكالة. وبالنظر إلى أن سياسة الوكالة تتمثل بالفعل في منح الأولوية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا في إطار برنامج التعاون التقني، فإن الجملة الأولى من الفقرة سيكون نصها أفضل على النحو التالي: "يرحب المؤتمر بالأولوية التي توليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بموجب قرارات المؤتمر العام، للبلدان النامية وأقل البلدان نموا لدى تخصيص موارد صندوق التعاون التقني التابع للوكالة".

17 - وتابع قائلا إنه بالنظر إلى أن مشروع التقرير سيصبح في نهاية المطاف وثيقة عامة وأن الصحة هي الأولوية الرئيسية في حالة تعرض مرفق نووي لهجوم، سيكون من الأفضل إعادة ترتيب تسلسل الآثار المترتبة على هذا الهجوم في الفقرة 43 لتصبح كما يلي: "آثار صحية وسياسية واقتصادية وبيئية خطيرة".

18 - وأردف يقول إنه ينبغي إعادة إدراج الفقرة 44 (ح) من المشروع المنقح السابق (NPT/CONF.2020/MC.III/CRP.1/Rev.1) لأنها تتناول مبدأ هاما. وأفاد أن وفد بلده مستعد لتعديل النص ليصبح كما يلي: "يهيب بالدول ألا تضطلع بأنشطة عسكرية ضد المنشآت النووية أو داخلها".

19 - **السيد فيدال** (شيلي): قال إن وفد بلده يؤيد النص الذي اقترحته البرازيل، وهو صيغة متفق عليها بشأن مسائل الأمن والحماية التي تتسم بالأهمية في معاهدة عدم الانتشار. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتركيز على التعاون مع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

20 - **السيد لي** سوي (الصين): قال إنه ينبغي للجنة، في مشروع تقريرها، أن تدعو بشكل قاطع إلى عدم الانتشار وإلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بطريقة متوازنة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يضاف النص التالي إلى الفقرة 6: "يعيد المؤتمر التأكيد على أن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وعدم انتشار الأسلحة النووية يكمل أحدهما الآخر وينبغي تعزيزهما على قدم المساواة".

21 - أما بالنسبة للفقرة 6 (ج)، فقال إن وفد بلده يقترح أن تُعدَّل العبارة الأخيرة ليصبح نصها كما يلي: "وفي هذا الصدد، إزالة أي معوقات غير لازمة وتمييزية لا تتساوق مع المعاهدة".

22 - وأردف يقول إنه ينبغي أن يُذكر في مشروع التقرير أن التدابير القسرية الانفرادية تعوق عمل الدول الأطراف، ولا سيما التنمية الاقتصادية للبلدان النامية واستخدامها الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

23 - وواصل قائلا إن مشروع التقرير ينبغي أن يتضمن إشارة إلى مسألة المياه الملوثة المصرَّفة من محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية. وأشار إلى أن هذه المسألة ذُكرت في تقرير لجنة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2015. ولذلك فإن وفد بلده لا يستطيع أن يستوعب السبب وراء عدم إمكانية ذكر هذه المسألة في هذا التقرير. وقال إن الصياغة ذات الصلة التي قدمها وفد بلده بنّاءة جدا. وهو ما فتئ يؤكد على ضرورة تناول مسألة المياه الملوثة بالمواد النووية بطريقة واضحة وشفافة وقائمة على العلم وتفي بشروط الأمان.

24 - ولذلك يقترح وفد بلده إضافة فقرة 35 مكررا تبدأ بما يلي: "يرحب المؤتمر بالجهود التي بذلتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أعقاب الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة

النووية". وأشار إلى أن الصيغة ذاتها بالضبط استُخدمت في تقرير لجنة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2015. ويقترح إضافة النص التالي بعد تلك الجملة: "ويؤكد على أهمية تبادل الخبرات والدروس المستفادة من الحادث من أجل زيادة تحسين الأمان النووي على الصعيد العالمي". وأفاد بأن وفود عديدة، بما فيها وفد اليابان، اقترحت صياغة مماثلة، دون أن يذكر أي بلد بالاسم. وأوضح أن الغرض من ذلك يتمثل بكل ببساطة في التأكيد على أهمية تبادل الخبرات والدروس المستفادة.

25 - وزاد على ذلك بالقول إن وفد بلده يقترح إضافة الإجراء التالي ليكون الفقرة 44 (و) مكررا: "يشدد على أن التخلص من الملوِّثات المشعة التي يُحتمل أن تكون لها آثار عابرة الحدود بسبب الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية في ينبغي أن يجري بالتشاور الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجهات صاحبة المصلحة وبطريقة واضحة وشفافة تقوم على العلم وتفي بشروط الأمان".

26 - وأتبع ذلك بالقول إن السطر الأخير من الفقرة 26 يتضمن إشارة إلى "التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي". وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تُدرج هذه الصياغة أيضا في الفقرة 28 (و)، التي لا تشير حاليا إلا إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

27 - وأنهى بيانه قائلا إنه سيكون من الأنسب إدراج كلمة "الهامة" في السطر الثالث من الفقرة 12، التي سيصبح نصها إثر ذلك "تلك المسائل الهامة".

28 - **السيدة جيفيليك** (تركيا): قالت إن موضوع المسؤولية المدنية أمر مثير للجدل، وأن وفد بلدها طلب حذف الإشارتين الواردتين في الفقرة 36 إلى الاتفاقية التكميلية لاتفاقية باريس المتعلقة بالمسؤولية المدنية قِبل الغير في مجال الطاقة النووية واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية. وأفادت بأن وفد بلدها لا يستطيع تأييد تلك الفقرة في شكلها الحالي.

29 - **السيدة ليموس ألفاريز** (غواتيمالا): قالت إن بلدها يعلق أهمية على عمل الوكالة، ولا سيما من خلال برنامجها للتعاون التقني، الذي ينبغي تزويده بموارد كافية ويمكن التنبؤ بها.

30 - وأضافت تقول إن نزع السلاح يشكل تكملة هامة للركيزة المتمثلة في الاستخدامات السلمية ينبغي النظر فيها بالتوازي معها، لأسباب منها تحديدًا العدد المتزايد من تدابير الأمان والأمن النوويين، التي تشكل تحديا خاصا للبلدان النامية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأعربت عن الأسف لأن مشروع التقرير ليس أكثر توازنا في هذا الصدد.

31 - وانتهت إلى القول بأن وفد بلدها يؤيد اقتراح البرازيل إدراج فقرة بهذا المعنى.

32 - **السيدة أفيلا بيسيريل** (كوستاريكا): قالت إن من المهم أن يركز مشروع التقرير على الجوانب الإيجابية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويرحب وفد بلدها بالتركيز على التعاون الدولي دعمًا للبلدان النامية في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

33 - وخلصت إلى أن وفد بلدها يؤيد مقترح البرازيل بإدراج نص وافق عليه المؤتمر العام للوكالة بشأن عدم عرقلة التعاون الدولي في الأنشطة الأمنية.

34 - **السيدة هولغيت** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن "الخيارات" المذكورة في الفقرة 6 (ب) هي التي يجب أن تتمشى مع الالتزامات الدولية، ولذلك ينبغي إضافة كلمة "التي" قبل عبارة "تتمشى مع الالتزامات الدولية".

35 - وأضافت تقول إن وفد بلدها ليس لديه شواغل بشأن المفهوم الذي تتناوله الفقرة 17، ولكن الطريقة التي صيغت بها الفقرة تثير اللّبس. وذكرت، توضيحًا للنص، أنه ينبغي الاستعاضة عن الجملة الثانية بما يلي: "ويؤيد المؤتمر أيضا التدابير الرامية إلى الحفاظ على تولّى الدول المستفيدة الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية زمام المسؤولية الوطنية عن مشاريع التعاون التقني وتعزيز قدرتها على ذلك".

36 - وفي ما يتعلق بالفقرة 29، قالت إن وفد بلدها يتفق مع البرازيل وغيرها في التعليقات التي أبدتها بشأن النص الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة المتعلق بكفالة ألا تسفر التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن النووي عن عرقلة التعاون الدولي في ميدان الأنشطة النووية السلمية. واستدركت قائلة إن النص نفسه يتضمن مفهوما موازيا، وهو أن الأمن النووي يعزز القبول من عامة الجمهور، وأنه يجب، إذا ما أُريدَ استخدام ذلك النص، إدراج شِقّي المفهوم.

37 - وفي الفقرتين 38 و 44 (د)، قالت إن وفد بلدها يكرر تأكيد أهمية الإشارة ليس فقط إلى نقل المواد المشعة، بل أيضا إلى تخزينها واستخدامها والتخلص منها، وإلى ضرورة معالجة جميع مراحل دورة حياة المواد الإشعاعية بطريقة تفي بشروط الأمان والأمن.

38 - وأردفت تقول إن وفد بلدها يشاطر أوكرانيا الشواغل التي أثارتها بشأن الفقرة 42. ومن الصعب تخيل عدم إعراب المؤتمر الاستعراضي عن قلقه إزاء التحديات الواقعية الناجمة عن هجمات روسيا على أوكرانيا، والتي هي سبب المشاكل في محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء.

39 - وفي ما يتعلق بالفقرة 44 (أ)، قالت إن الانضمام إلى الاتفاقيات والصكوك والتقيد بها شيء وتنفيذها شيء آخر.

40 - **السيدة ألموخويلا** (الفلبين): قالت إن وفد بلدها اتخذ، في معرض دراسته مشاريع التقارير الصادرة عن رئاسات اللجان الرئيسية، التدابير المقترحة في التقارير كنقاط مرجعية إزاء خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010 المؤلفة من 64 نقطة. وأفادت بأن مشروع التقرير المقدم من اللجنة يعرض خطة للاستخدامات السلمية تمثل خطوة إلى الأمام تتجاوز خطة العمل المؤلفة من 64 نقطة وهي خطة طموحة ومحكمة وتتسم بالأهمية وتستجيب للاحتياجات والأولويات المتغيرة. كما أن مشروع التقرير ينهض بالعمل المتعلق بالركيزة الثالثة من خلال تسليط مزيد من الضوء على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في التصدي للتحديات العالمية ومن خلال توسيع نطاق المنصات ذات الصلة تعزيزًا للتعاون الدولي وبناء القدرات، بسبل منها زيادة الدعم لبرنامج التعاون التقني والاعتراف بالمبادرات الجديدة في الوكالة وفي دولها الأعضاء. ويمكن لتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف في مجال الاستخدامات السلمية أن يسهم إسهاما قيما في تأسيس نظام تعاهدي من شأنه تحقيق نتائج تحويلية دعما للخطط الإنمائية وأولويات البلدان النامية.

41 - وتابعت قائلة إن النقاط التي أثارتها البلدان النامية في ما يتعلق بالتحديات التي تعوق الوصول إلى التطبيقات النووية والاستخدامات السلمية تستحق الدراسة. وأنه ينبغي للجنة السعي بجد إلى إنهاء عملها على مشروع التقرير من خلال توخّي صيغة يُتفق عليها تستقى من القرارات ذات الصلة الصادرة عن أجهزة تقرير السياسات التابعة للوكالة.

42 - **السيد النعيمي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن موقف بلده، في ما يتعلق بالنص الذي اقترحه وفد البرازيل، يتمثل في أنه ينبغي اعتبار الأمان والأمن جزءا هاما من التعاون الدولي. وأشار إلى أن وفد بلده يود الإبقاء على الإشارة الواردة في الفقرة 36 إلى اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية.

43 - **السيد بالوجي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن معظم المقترحات التي قدمها وفد بلده، بما في ذلك أولوياته الرئيسية، لم تؤخذ في الاعتبار، مشيرا إلى أن مقترح وفد بلده المتعلق بإدانة الهجمات على المنشآت النووية وضرورة حظرها يتمشى مع تدابير الأمان والأمن اللازمة لحماية المنشآت النووية. وما لم يُكرَّس هذا المبدأ في مشروع التقرير، فإن وفد بلده لن يتمكن من الانضمام إلى توافق الآراء. وقد أوضح وفد بلده أنه يعارض أي مشروطية في ما يتعلق بمفهوم الأمن. وأفاد بأن مقترحات وفد بلده المتعلقة بالتدابير القسرية الانفرادية والحاجة إلى تعزيز موارد الوكالة من أجل تحقيق التعاون الدولي لم تُدرج أيضا.

44 - ومضى يقول إن وفد بلده سيحتاج إلى النظر في الصياغة الجديدة في مشروع التقرير المنقح الثاني. وأشار إلى أن وفد بلده اعترض على المقترح الذي يتضمن إضعاف النص الذي يدعو إلى عدم مهاجمة أية منشأة نووية. ويستغرب حذف تفاصيل الفقرة ذات الصلة بناء على مقترح قدمه أحد الوفود. فبدون تلك التفاصيل، لن يكون النص متوازنا ولن يحظى بتوافق في الآراء.

45 - وفي ختام بيانه قال إن وفد بلده يأمل في أن تراعى النقاط التي أثارها، وإلا فإنه لن يتمكن من تأييد مشروع التقرير.

46 - **السيد خيمينيز** (نيكاراغوا): قال إن وفد بلده كرر طوال المناقشات التأكيد على أهمية إسهام المؤتمر الاستعراضي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولذلك فإنه يرحب بالصياغة ذات الصلة الواردة في مشروع التقرير. واستدرك بالقول إنه لا تزال هناك حاجة إلى تحقيق التوازن لتجنب إلقاء أعباء إضافية على عاتق الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

47 - وأضاف يقول إن ما يدعو إلى الأسف هو أن مسألة التدابير القسرية الانفرادية لم تعالَج في مشروع التقرير، رغم أهميتها بالنسبة لإمكانية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأفاد بأن وفد بلده أيد إدراج هذا الجانب الهام إلى جانب سوريا والصين وإيران وكوبا وبلدان أخرى.

48 - وأنهى بيانه بالقول إن وفد بلده يأمل في تحقيق توازن كاف لتجنب إلقاء أعباء إضافية على كاهل البلدان النامية. ويمكن استخدام الصيغة التي اتُّفق عليها بالفعل في خطة عام 2030 لتيسير التوصل إلى اتفاق مشترك.

49 - **السيد فاضل** (العراق): قال إن وفد بلده ينضم إلى الوفود التي تؤيد إدراج النص الذي اقترحته البرازيل. وأشار إلى أن العراق ملتزم بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

50 - **السيد تاكيشي** (اليابان): قال إن الفقرة 27 تُفهَم بصيغتها الحالية كما لو أن الحوار المستمر بشأن الاستخدامات السلمية مخصص للبلدان النامية فقط. ويمكن تعديل النص للإشارة إلى أن الفئة المستهدفة تشمل البلدان النامية على سبيل المثال لا الحصر.

51 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يود الحصول على توضيح المقصود من "الأخذ بزمام المسؤولية" في عبارة "الأخذ بزمام المسؤولية عن برامج التعاون التقني" الواردة في الفقرة 17.

52 - وتابع قائلا إن موقف وفد بلده لم يتغير إزاء مسألة المياه المعالَجة من خلال النظام المتطور لمعالجة السوائل في محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية. وقد أشارت الصين إلى الصياغة المتعلقة بفوكوشيما التي اتفق عليها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2015. واستدرك قائلا إن مشكلة المياه المعالجة من المحطة لم تكن موجودة في عام 2015؛ إذ لُفت انتباه عامة الجمهور إليها في عام 2019. وأفاد أن تقرير الوكالة الرئيسي عن حادثة فوكوشيما داييتشي، الذي لا يغطي مسألة المياه فحسب، بل أيضا وقف تشغيل المحطة، صدر في 31 آب/أغسطس 2015 عقب اختتام المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2015.

53 - **السيد ويلوز** (كندا): قال إن وفد بلده يفضل حذف عبارة "دون أي معوقات لا مبرر لها" الواردة في الفقرة 3 وعبارة "معوقات لا مبرر لها" الواردة في الفقرة 6 (ج).

54 - وكما اقترح وفد بلده، قُسِّمت الفقرة 21 إلى جملتين، ولكن لم يتم إدراج بعض العبارات. إذ ينبغي أن تبدأ الجملة الثانية بما يلي: "ولضمان الإمداد بالوقود النووي، يشدد المؤتمر على الخطط الممكنة للتعامل مع المرحلة الختامية لدورة الوقود". ويقترح وفد بلده الاستعاضة عن كلمة "الخطط" بكلمة "النُهج"، التي ستكون دلالتها السلبية أقل.

55 - وفي الفقرة 29، ذكر أن وفد بلده يفضّل الإبقاء على الإشارة إلى أهمية الأمان والأمن النوويين ودورهما في تعزيز ثقة الجمهور. وقال إن عدم وجود إشارة واضحة إلى أعمال روسيا في الفقرة 42 أمر مخيب للآمال. وأفاد بأن وفد بلده يعترض بشدة على المقترح الداعي إلى حذف بعض الاتفاقيات من الفقرة 36، بالنظر إلى استخدام صيغة محايدة، وهي "يشير" و "يلاحظ"، في تلك الفقرة. وقال إن وفد بلده كان يفضل صيغة أقوى دعما لاتفاقيات المسؤولية المدنية، ولكن بإمكانه قبول الفقرة بصيغتها الحالية.

56 - وانتهى إلى القول إن وفد بلده يؤيد التغييرات التي اقترحتها الولايات المتحدة وبيان اليابان بشأن المياه المعالجة من محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية.

57 - **السيد حمدي** (مصر): قال إنه إذا أريد استخدام الصيغة المتفق عليها المستقاة من قرار المؤتمر العام للوكالة في الفقرة 29، فإنه ينبغي حذف أي نص إضافي، بما في ذلك الجزء المتعلق بأهمية الأمان والأمن النوويين للاستخدامات السلمية. وينبغي نسخ الفقرة بحذافيرها من قرار المؤتمر العام في مشروع التقرير.

58 - **السيد لينيفورز** (السويد): قال إن وفد بلده يؤيد فكرة الولايات المتحدة المتمثلة في السعي إلى نص أكثر توازنا في ما يتعلق بالأمن النووي باستخدام صيغة متفق عليها سابقا. وهو يؤيد أيضا البيان الذي أدلت به أوكرانيا بشأن الفقرة 42. فنص هذه الفقرة يعكس الواقع وواضح، واستغرب إغفال سبب الشواغل الخطيرة بشأن أمان وأمن المنشآت والمواد النووية الأوكرانية. وأخيرا، قال إن وفد بلده يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلت به اليابان بشأن مسألة فوكوشيما.

59 - **السيد هولوبتز** (النمسا): قال إنه بالرغم من أن الدول الأطراف لا ترغب جميعها في السعي إلى الحصول على الطاقة النووية، فيجب على تلك التي ترغب في ذلك أن تراعي أعلى معايير الأمان والأمن النوويين. وينبغي تعزيز النص الوارد بهذا المعنى في مشروع التقرير.

60 - وأفاد بأن النظام الدولي للمسؤولية النووية يتألف من عناصر دولية ووطنية على السواء. وأشار إلى أهمية إدراج هذين العنصرين على قدم المساواة في مشروع التقرير.

61 - وأضاف قائلا إن الحرب غير المقبولة وغير القانونية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا قد وضعت أمام اللجنة مسألة أمان المحطات النووية لتوليد الكهرباء وأمنها. وذكر أن هذه المحطات هي بنية تحتية مدنية وغير مصممة لتحمل الضربات المباشرة الناجمة عن النزاعات المسلحة المحتدمة. ويجب ألا تشكل أبدا، تمشيا مع القانون الدولي، هدفا للعمليات العسكرية أو تُستخدم كقاعدة للأنشطة العسكرية. وانتهى بالقول إن وفد بلده يؤيد تأييدا تاما إدراج إشارة إلى هذا الوضع غير المقبول في مشروع التقرير.

62 - **السيدة هينز** (المملكة المتحدة): قالت إن وفد بلدها لا يستطيع تأييد المقترح الداعي إلى حذف الإشارات إلى اتفاقيات محددة تتناول المسؤولية النووية لأنها تشكل عناصر هامة في نظام المسؤولية. وفضلا عن ذلك، لا يؤيد وفد بلدها صياغة الإجراء ذي الصلة في الفقرة 44 (ب) ويقترح الاستعاضة عنها بالنص التالي: "يشجع المؤتمر الدول الأطراف المعنية، ولا سيما تلك التي تطور قدراتها في مجال الطاقة النووية، على أن تصبح أطرافا في الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية وأن تنفذها، وأن تعتمد تشريعات وطنية مناسبة في هذا الصدد، بما يتسق مع المبادئ التي أرستها الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة".

63 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشعر بالقلق لأن النص المتعلق بالأمن النووي أضعف مما كان عليه في وثائق المؤتمرات الاستعراضية السابقة وأنه لا يمكنه تأييد مقترح مصر بحذف هذا النص. وأشارت إلى أن الأمن النووي لا يزال ضروريا للحفاظ على ثقة الجمهور في التكنولوجيات النووية، وهو أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى الحالة الراهنة في أوكرانيا. وذكرت أنه إذا ما أُريدَ إدراج نص إضافي يستقى من قرار المؤتمر العام للوكالة بشأن الأمن النووي، فينبغي إدراج نصوص هامة أخرى من الوثيقة نفسها، على النحو الذي اقترحته الولايات المتحدة، بما في ذلك نص بشأن الاعتراف بمساهمة الأمن النووي في بناء ثقة الجمهور في الاستخدامات السلمية، وإعادة تأكيد الدور المركزي للوكالة في الأمن النووي، والاعتراف بالحاجة إلى تعزيز وتحسين التعاون في مجال الأمن النووي.

64 - وذكرت أن وفد بلدها رغم تأييده للقصد من وراء الإشارة إلى الأخذ بزمام المسؤولية الكاملة عن برامج التعاون التقني في الفقرة 17، فإن الصياغة بحاجة إلى أن تكون أقرب إلى الصيغة المتفق عليها. وقالت إنه يؤيد النص البديل الذي اقترحته الولايات المتحدة لهذه الجملة.

65 - وأضافت تقول إن النص الذي سبق وأن اقترحته وفود عديدة للفقرة 42 يتضمن العبارة الأساسية التالية "في سياق الحرب العدوانية غير المشروعة التي تشنها روسيا على أوكرانيا". وأشارت إلى أنه ينبغي أن يوضَّح في مشروع التقرير أن الحالة في المحطات النووية الأوكرانية لتوليد الكهرباء هي نتيجة لأفعال الاتحاد الروسي.

66 - واختتمت قائلة إن وفد بلدها والعديد من الوفود الأخرى أعربت بالفعل عن معارضتها لإدراج مسألة محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية في مشروع التقرير.

67 - **السيدة غوميز ساردينياس** (كوبا): قالت إن الغرض من الاستعراض هو تقييم التقدم المحرز والمجالات التي تستدعي التحسين على حد سواء، ولكن يبدو لوفد بلدها أن مشروع التقرير لم يسلط الضوء إلا على الجوانب الإيجابية. وينبغي أن يكون تقرير اللجنة متوازنا بما فيه الكفاية وأن يعكس بموضوعية المناقشات وجميع الآراء المعرب عنها.

68 - وأبدت أسفها لأن النص المقترح بشأن التدابير القسرية الانفرادية لم يُدرَج بعدُ رغم أن الصياغة استندت إلى خطة عام 2030. وأشارت إلى إن وفد بلدها سيواصل الإصرار على إدراجه.

69 - وقالت إن وفد بلدها يؤيد مقترح البرازيل الداعي إلى التشديد على أن الأمن النووي ينبغي ألا يعوق التعاون التقني أو يؤثر على الامتثال للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

70 - وأردفت تقول إن وفد بلدها يود الإبقاء على كلمة "معوقات" في الفقرتين 3 و 6، وأن المعوقات القائمة نوقشت باستفاضة وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار.

71 - وفي الفقرة 4، أفادت بأن وفد بلدها يقترح الاستعاضة عن عبارة "أوجه التفاوت" بكلمة "الثغرة".

72 - وفي الفقرة 24، ذكرت أنه استعيض عن عبارة "عدم إمكانية الوصول" بعبارة "الصعوبات العملية في الوصول". واستدركت بالقول إن الصعوبات ليست في الواقع هي ما يعرقل إمكانية استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية بقدر ما تفعله المعوقات أو القيود. ولذلك يقترح وفد بلدها الاستعاضة عن كلمة "الصعوبات" بكلمة "المعوقات".

73 - واستحضرت ملاحظة الصين، فقالت إنه ينبغي إدراج عبارة "بين الشمال والجنوب" ضمن أنواع التعاون المدرجة في الفقرة 28 (و) تمشيا مع الفقرات السابقة.

74 - وفيما يتعلق بالفقرة 39، قالت إن وفد بلدها يتفق بخصوص وجود شواغل لدى جميع الدول الساحلية في ما يتعلق بنقل المواد المشعة، ولكن ينبغي الإبقاء على الإشارة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية نظرا للعواقب الوخيمة والتكاليف الباهظة المرتبطة بإعادة التأهيل بالنسبة لهذه الدول في حالة وقوع كارثة من هذا النوع. ولذلك يقترح وفد بلدها الاستعاضة عن عبارة "بما في ذلك" بعبارة "ولا سيما" قبل عبارة "الدول الجزرية الصغيرة النامية".

75 - وفيما يخص الفقرة 44 (د)، قالت إن وفد بلدها يقترح إضافة كلمة "مأمون" قبل كلمة "نقل" تمشيا مع الصيغة المتفق عليها سابقا.

76 - **السيدة مصطفى** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن وفد بلدها يود أن يضيف عبارة "دون تمييز" قبل عبارة "وفقا لجميع أحكام المعاهدة" في الفقرة 2 وأن يستعيض عن عبارة "معوقات لا مبرر لها" بكلمة "قيود" في الفقرتين 3 و 6 (ج). وفي ما يتعلق بالفقرة 27، قالت إن وفد بلدها اقترح في السابق حذف الإشارات إلى أي مبادرات محددة.

77 - وأضافت تقول إن من المفترض أن يستعرض المؤتمر الاستعراضي تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك التحديات التي تواجهها الدول في إمكانية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولذلك فمن المؤسف أن النص الذي اقترحه وفد بلدها بشأن التدابير القسرية الانفرادية لم يُدرَج بعدُ. ويُقترح أن يصاغ النص على النحو التالي:

"يحث المؤتمر الدول الأطراف بشدة على الامتناع عن اتخاذ وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو تام، لا سيما في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، يكرر تأكيد الدعوة إلى التقيد الكامل بالمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تكفل لجميع الدول الأطراف الحق غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز".

78 - ومضت تقول إنه ينبغي إدراج النص في الفقرة المتعلقة بتعزيز التعاون التقني. وأن جميع هذه التدابير، ولا سيما التدابير القسرية الانفرادية، تعوق إمكانية استخدام البلدان للطاقة النووية في الأغراض السلمية وهي ذات دوافع سياسية. وقالت إن مقترح وفد بلدها ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار لأن التدابير القسرية الانفرادية تتعارض مع خطة عام 2030 وميثاق الأمم المتحدة، وقد دعا الأمين العام، في مناسبات عديدة، إلى رفع هذه التدابير. وذكرت أن هذه التدابير تقوض الحق في الصحة وعلاج أمراض السرطان. وأعربت عن الأسف لأن المؤتمر الاستعراضي يلتزم الصمت إزاء هذه التحديات. وخلصت إلى القول إن النص أبعد ما يكون عن توافق الآراء.

79 - **السيد كوتيل** (فرنسا): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء استخدام مصطلح "زمام المسؤولية" في الفقرة 17، وأن استخدام صياغة تستقى من قرار المؤتمر العام للوكالة يمكن أن يكون حلا وجيها.

80 - وأضاف يقول إن وفد بلده يقترح الجمع بين الجملتين الواردتين في الفقرة 24، على أن تبدأ الجملة الجديدة كما يلي: "ويسلّم المؤتمر بأن زيادة توسيع دور العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للدول الأطراف، ولا سيما في البلدان النامية، تواجه تحديات تتمثل، في جملة أمور، في نقص الوعي"، وأن تظل بقية النص دون تغيير.

81 - وذكر أن وفد بلده يؤيد تأييدا تاما مقترحيْ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن الأمن النووي.

82 - وفي الفقرة 30، قال إن وفد بلده يقترح العودة إلى الصياغة الأولية، أي "وفقا لـ" عوضًا عن "بما يتسق مع" قبل عبارة "معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

83 - وأفاد بأن وفد بلده يؤيد مقترح الولايات المتحدة بتوضيح الفقرة 38.

84 - وفي الفقرتين 42 و 43، قال إن وفد بلده يرحب بالجهود المبذولة لتعزيز النص المتعلق بالحالة في أوكرانيا وفي محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء، ويؤيد المقترحات الداعية إلى التذكير بمسؤولية الاتحاد الروسي في هذا الصدد.

85 - وانتهى بالقول إن وفد بلده يكرر معارضته لإدراج إشارة إلى المياه المعالجة من محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية.

86 - **السيد مابهونغو** (جنوب أفريقيا): قال إن وفد بلده يأمل في ألا يُحذف المبدأ الهام المتمثل في الأخذ بزمام المسؤولية الوطنية عن برامج التعاون التقني من الفقرة 17؛ إذ إن تولي زمام الملكية الوطنية مفهوم سائد في سياق التعاون الإنمائي تتمثل فكرته في قيام البلدان المستفيدة بتحديد أولويات برامج التعاون التقني. وأعرب عن القلق من كون بعض الوفود تعارض، على ما يبدو، هذه الفكرة. وقال إن هناك تاريخا طويلا من المشاريع الإنمائية الفاشلة بسبب عدم تولي البلدان المستفيدة زمام المسؤولية الوطنية عنها. فتلك هي الصيغة المعيارية عند الحديث عن التعاون التقني والتعاون الإنمائي على نطاق أوسع.

87 - وأضاف قائلا إن عبارة "مستويات ملائمة وفعالة من الأمان والأمن" الواردة في منتصف الفقرة 30 غير واضحة وغامضة. ويمكن

لوفد بلده أن ينظر في الاستعاضة عن هذه العبارة بصيغة متفق عليها، على النحو الذي اقترحته البرازيل. وذكر أن العبارة لا لزوم لها بالنظر إلى عبارة "وفقا لمعايير الوكالة وتوجيهاتها وبما يتسق مع التشريعات الوطنية للدول والالتزامات الدولية الواقعة على كل منها" الواردة في نهاية الجملة.

88 - **السيد فيشنيفيتسكي** (الاتحاد الروسي): قال إنه بالرغم من صحة الإشارة في بعض الحالات إلى برنامج الوكالة للتعاون التقني باعتباره وسيلة رئيسية لنقل التكنولوجيا النووية، فإن التكنولوجيا تُنقل في كثير من الحالات من دولة إلى أخرى أو فيما بين مجموعة من الدول. ولذلك قد يكون من الأفضل الاستعاضة عن عبارة "الوسيلة الرئيسية" بعبارة "وسيلة هامة" في الفقرة 16.

89 - وأفاد بأن وفد بلده يوافق على جعل صياغة الفقرة 17 متمشية مع الصياغة التي اعتمدتها هيئات تقرير السياسات التابعة للوكالة.

90 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤيد المقترح الداعي إلى حذف الإشارة الواردة في الفقرة 35 لتقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في التقليل إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب، وهي عملية طوعية.

91 - وأردف يقول إن وفد بلده يقترح الاستعاضة عن كلمة "يؤيد" بكلمة "يرحب" في الفقرة 38. وليس من اختصاص المؤتمر الاستعراضي تأييد معايير الوكالة أو اعتمادها.

92 - وواصل قائلا إن وفد بلده يؤيد مقترح سوريا المتعلق بعدم مقبولية أي قيود تُفرض على إمكانية وصول الدول إلى سوق التكنولوجيا النووية.

93 - وأعرب عن الأسف لأن عددا من الوفود استخدم الفقرة 42 للإدلاء بتعليقات عدوانية وغير مبررة على الإطلاق لا علاقة لها بأعمال المؤتمر الاستعراضي. وأشار إلى أن وفد بلده يدعو إلى حذف تلك الفقرة. وقال إن الفقرة 44 (ح) تتناول مسألة لا علاقة لها أيضا بأعمال المؤتمر وينبغي حذفها. وأبدى أسفه لأن عددا من الدول يستخدم المؤتمر لطرح مبادراته السياسية والسعي إلى تحقيق أهدافه السياسية على حساب توافق الآراء.

94 - **السيد شي** شينشينغ (الصين): قال إن وفد بلده يكرر تأكيد تأييده لموقف سوريا وكوبا ونيكاراغوا بشأن التدابير القسرية الانفرادية، وأعرب عن أمله في إمكانية إدراج هذا الموضوع في التقرير. وأشار إلى أن المياه الملوثة نوويا من محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية ليست مسألة مطروحة بين الصين واليابان أو بين الصين والبلدان التي تدعم اليابان، بل هي مسألة دولية. وذكر أن المحطة تنتج كل يوم 130 طنا من المياه الملوثة. وأن عملية التصريف ستستغرق، استنادا إلى الخطة التي أعلنتها حكومة اليابان، أكثر من 30 عاما. وأفاد بأن الصين، بوصفها بلدا متأثرا بتلك الخطة، تدعو المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المحيط الهادئ، إلى إيلاء الاهتمام لهذه المسألة. وقال إنه يجب معالجة المياه الملوثة نوويا معالجة سليمة ومأمونة بسبب آثارها العابرة للحدود. فنجاح خطة التصريف تؤثر على السلامة الإيكولوجية للكوكب بأسره وعلى صحة شعوب العالم. وأشار إلى أهمية إدراج هذه المسألة في التقرير نظرًا لدلالتها الكبيرة.

95 - **السيدة كوينتيرو كوريا** (كولومبيا): قالت إن وفد بلدها يقر بأهمية الأمان والأمن النوويين ويكرر تأكيد أهمية تعزيز ثقافة الأمان. وعلى الرغم من أن الأمان والأمن النوويين ليسا من ركائز معاهدة عدم الانتشار، يظل من المهم أن يعكس تقرير اللجنة هذا الجانب وأن يستهدف تعزيز منافع ونطاق استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ولا سيما في البلدان النامية، وتوطيد التعاون الدولي تحقيقًا لهذه الغاية.

96 - **السيدة واينبرغ** (ألمانيا): قالت إن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير تتناول الأمان والأمن في سياق التكنولوجيات النووية. وإذا ما أدخلت أي تغييرات على النص المتعلق بإمكانية الوصول، فينبغي أن يظل النص متوازنا.

97 - وأضافت تقول إن التوصل إلى صيغة أكثر دقة في الفقرة 17 أمر مطلوب لتوضيح المقصود من الأخذ بزمام المسؤولية عن برامج التعاون التقني. وربما يمكن استخدام صياغة تستقى من وثائق المؤتمر العام للوكالة.

98 - وقالت إنه ينبغي الإشارة إلى الحالة الواقعية للغزو الروسي في الفقرة 42، وإلا فلن يكون من السهل فهم الفقرة.

99 - وليس من الضروري الإشارة إلى المياه المعالجة من محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية.

100 - **السيد سيه** (سنغافورة): قال إن وفد بلده ليس لديه اعتراضات على مقترح البرازيل استخدام صياغة تستقى من قرار المؤتمر العام للوكالة بشأن الأمن النووي. بيد أنه ينبغي، بغية كفالة التوازن، إدراج صيغة بشأن القبول، على النحو الذي اقترحته الولايات المتحدة.

101 - **السيد جيل دي لا سيرنا** (إسبانيا): قال إن عبارة "لا تعرقل"، في ما يتعلق بالأمن النووي، هي صيغة تم الاتفاق عليها في فيينا. وقد استُكملت بصيغة تبرز أهمية الأمن النووي في تعزيز ثقة الجمهور في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. واستشهد على ذلك بالفقرة 4 من الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الدولي للأمن النووي المعقود في فيينا في شباط/فبراير 2020، التي اعتُرِف فيها بإمكانية اللجوء إلى اتخاذ تدابير تتناول الأمن النووي لتعزيز ثقة الجمهور في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية.

102 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يرحب بإدراج مفهوم الأخذ بزمام المسؤولية في الفقرة 17. ومن المهم في سياق التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية إيجاد صيغة وأرضية مشتركتين مع المنظومة الإنمائية الدولية. وأفاد بأن الأخذ بزمام المسؤولية ليس مفهوما أساسيا فحسب، بل هو أيضا أحد المبادئ الخمسة لجدول أعمال فعالية المعونة الدولية. وذكر أن من المناسب تطبيق هذه المبادئ على التعاون النووي، بيد أنه ينبغي توخي الحذر عند نقل المبادئ من مجال إلى آخر. وأشار إلى أن وفد بلده لا يفهم تماما ما المقصود بعبارة "الأخذ بزمام المسؤولية الكاملة" في الفقرة 17 وأنه يحبذ صيغة أكثر دقة.

103 - وانتهى إلى القول إن وفد بلده يكرر تأكيد عدم الحاجة إلى الإشارة إلى المياه المعالجة من محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية.

104 - **السيد كامارا** (البرازيل): قال، في ما يتعلق بالفقرة 17، إن من المهم الاعتراف في التقرير بأنه ينبغي للدول المستفيدة الأخذ بزمام المسؤولية الكاملة عن تنفيذ برامج التعاون التقني، بالنظر إلى أن هذه البرامج كثيرا ما تتحكم فيها الجهات المانحة ولا تلبي الاحتياجات الحقيقية للدول المستفيدة. وقال إن التعاون علاقة ذات اتجاهين، ويجب أن يكون للدول المستفيدة رأي في طريقة إجراء هذا التعاون. وينبغي أن ينص التقرير على هذا المفهوم، مما يخدم مصالح الغالبية العظمى من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وذكر أن وفد بلده يفضل الإبقاء على الفقرة كما هي.

105 - وأضاف يقول إن وفد بلده يؤيد تأييدا تاما تعليقات جنوب أفريقيا على الفقرة 30. فالصياغة الحالية تتيح التأويل بأن الأمان والأمن والضمانات تشكل شرطا مسبقا للتمتع بالحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهو ما يتعارض مع المادة الرابعة من المعاهدة. وخلص إلى القول إن عبارة "مستويات فعالة من الأمان والأمن". وبالتالي ينبغي حذف هذه الفقرة من التقرير أو إعادة صياغتها.

106 - **السيد لي** (أستراليا): قال إن وفد بلده يؤيد التعليقات التي أبدتها الولايات المتحدة في ما يتعلق بالجملة الأخيرة من الفقرة 17 ويكرر تأكيد الحاجة إلى استخدام أموال التعاون التقني لمنفعة أقل البلدان نموا على وجه الخصوص.

107 - وقال إن وفد بلده يقترح إدراج عبارة "بما في ذلك" قبل عبارة "تحت رعاية الوكالة" في الفقرة 20 لتبيان المزايا المحتملة لاتفاقات التعاون المبرمة تحت رعاية الوكالة وخارجها على السواء.

108 - وأضاف يقول إن وفد بلده يؤيد الاحتفاظ بنص مُحكم بشأن الأمان والأمن النوويين وموقف الولايات المتحدة من الفقرة 29. وهو يؤيد أيضا الملاحظات التي أبدتها اليابان فيما يتعلق بمسألة فوكوشيما. وأشار إلى أن أستراليا أعربت عن بالغ قلقها إزاء الحالة الراهنة في أوكرانيا الناجمة عن الأعمال غير القانونية التي تقوم بها روسيا، وتؤيد النداءات التي تدعو إلى تعزيز النص ليعكس هذا الواقع.

109 - **السيد تاكيشي** (اليابان): قال إن وفد بلده يتفق مع جُلّ ما قاله وفد الصين، بما في ذلك قوله إن مسألة فوكوشيما ليست مسألة ثنائية بين الصين واليابان. واستدرك بالقول إن هناك اختلافا هاما يتمثل في أن اليابان تعتبر المسألة مسألة فنية مستمرة من الأفضل مناقشتها خارج اللجنة.

110 - **السيد كونتي** (إيطاليا): قال إن وفد بلده يرحب بالطريقة التي أدرجت بها مسألة الأمان والأمن النوويين في مشروع التقرير. وقال إن وفد بلده يرحب أيضا بالملاحظات التي أبدتها أوكرانيا ويؤيد المقترحات الرامية إلى تعزيز نص الفقرتين 41 و 42. وأخيرا، ذكر أن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلت به اليابان بشأن مسألة فوكوشيما.

111 - **السيد كرول** (الدانمرك): قال إن سبب الشواغل المتعلقة بالأمان والأمن بشأن الحالة في محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء يجب أن يُذكر في الفقرة 42. ولا ينبغي الإشارة إلى مسألة المياه المعالجة من محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية.

112 - **السيدة ليموس ألفاريز** (غواتيمالا): قالت إن وفد بلدها يؤيد التعليقات التي أدلت بها البرازيل بشأن الفقرة 17. ويود أيضا، نظرا للإشارة إلى الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الدولي للأمن النووي، أن يوجه الانتباه إلى الفقرة 5 من هذا الإعلان، التي أعيد فيها تأكيد الأهداف المشتركة المتمثلة في عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع

السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وشُدِّد على الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح ومواصلة تناوله في جميع المحافل ذات الصلة.

113 - **السيدة أونزاغا** (الأرجنتين): قالت إن عمل اللجنة يركز على تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون إعاقة الحق غير القابل للتصرف المكرس في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهناك حاجة إلى إدخال تغييرات على الصياغة الواردة في الفقرتين 29 و 30، ولا سيما في ما يتعلق بالإشارات إلى "الأمان والأمن". وذكرت أن وفد بلدها يتفق مع البرازيل في مقترحها ويشدد على ضرورة إعادة صياغة الفقرة 30 أو النظر في حذفها. وقالت إنه ينبغي كفالة الاتساق مع الوثائق التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة. وارتأت الإبقاء على الفقرة 17 بصيغتها الواردة في المشروع السابق (NPT/CONF.2020/MC.III/CRP.1/Rev.1).

114 - **السيد حمدي** (مصر): قال إن وفد بلده يؤيد تأييدا تاما الأساس المنطقي الذي قدمته البرازيل في ما يتعلق بالفقرة 30. فالطريقة التي صيغت بها الفقرة تعني ضمنا أن الضمانات والأمن قائمان على قدم المساواة. وبالمثل، وُضعت المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأمان والأمن على قدم المساواة مع التشريعات الوطنية، رغم أن هذه المعايير والمبادئ التوجيهية طوعية الطابع. وارتأى أن تعاد صياغة الفقرة على نحو يعالج الشواغل التي أُعرِب عنها.

115 - وأضاف يقول إن وفد بلده يؤيد أيضا التعليقات التي أدلت بها جنوب أفريقيا بشأن الجهود الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من اليورانيوم العالي التخصيب. وأنه ليس من المنطقي، نظرا للطابع الطوعي لهذه الجهود، إدراج مفهوم تبادل الخبرات في هذا الصدد.

116 - وفي ما يتصل بالعلاقة بين الأمن النووي والاستخدامات السلمية، قال إن وفد بلده يفهم أنه ستُستخدم صيغة متفق عليها تستقى من قرار المؤتمر العام للوكالة بشأن الأمن النووي، أي الفقرة (ك) من الديباجة والفقرة 8.

117 - **السيد ويلوز** (كندا): قال إن وفد بلده يود أن يقترح صياغة بديلة للفقرة 17 استنادا إلى القرار المتعلق بتعزيز أنشطة الوكالة للتعاون التقني الذي اتخذه المؤتمر العام للوكالة في عام 2021. واقترح أن تكون صيغة الفقرة كما يلي: "يلاحظ المؤتمر أنه ينبغي إيلاء الأولوية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا لدى تخصيص موارد صندوق التعاون التقني وأنه ينبغي تنفيذ برنامج التعاون التقني وفقا لمبدأ الأخذ بزمام المسؤولية الوطنية".

118 - **الرئيسة:** قالت إن الدول الأطراف لم تتوصل بعد على ما يبدو إلى توافق في الآراء بشأن مشروع التقرير الموضوعي للجنة، وبالتالي لا يمكن إرفاق المشروع بتقرير اللجنة وفقا للممارسة المتبعة. كما لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع التقرير الموضوعي للهيئة الفرعية 3 (NPT/CONF.2020/MC.III/SB/CRP.1/Rev.1). ولذلك فهي تعتزم تقديم مشروع التقرير الموضوعي الذي أعدته اللجنة، بعد دمجه مع مشروع التقرير الموضوعي للهيئة الفرعية 3، إلى رئيس المؤتمر الاستعراضي في إطار سلطتها الخاصة.

119 - وأفادت بأنه جرى تعميم مشروع التقرير الإجرائي الذي أعدته اللجنة (NPT/CONF.2020/MC.III/CRP.2) لكي تنظر فيه اللجنة. واختتمت بالقول إنها تعتبر أن اللجنة ترغب في تعميم مشروع التقرير الإجرائي بوصفه وثيقة من وثائق المؤتمر الاستعراضي.

120 - *تَقَرَّرَ ذلك.*

رُفعت الجلسة الساعة 17:50.